

تقرير الحوكمة لعام 2015

الصفحة 01

شركة رأس الخيمة العقارية "ش.م.ع"

تقرير الحوكمة الصادر عن شركة رأس الخيمة العقارية "ش.م.ع." لعام 2015

أولاً: ممارسات حوكمة الشركات:

لقد بدأت شركة رأس الخيمة العقارية بتطبيق و تبني قوانين وأنظمة حوكمة الشركات منذ عام 2009 إذ صدر تقرير الحوكمة عن عام 2009 في شهر يونيو 2010 و نشر على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع آنذاك ولايزال، كما صدر تقرير الحوكمة عن عام 2010 في شهر فبراير 2011 ، وتقرير الحوكمة عن عام 2011 في مارس 2012 ونشر على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع وموقع الشركة الإلكتروني، وكذلك تقرير الحوكمة للأعوام 2012 ، 2013 و 2014 وتم نشرها على موقع هيئة الأوراق المالية والسلع وموقع الشركة الإلكتروني و يعد هذا التقرير السابع من نوعه وهو يتعلق بعام 2015

إن شركة رأس الخيمة العقارية تؤمن بضرورة وأهمية التطبيق العملي لمبادئ و قوانين الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي بشكلها الدقيق و بما يتلائم مع مصالح الشركة ومساهميها لما لهذه القوانين و الضوابط من آثار إيجابية تعود بالنفع على كافة الأطراف. ولعل البعض يرى أن مبادئ الحوكمة لم تتمكن من المحافظة على مصالح شركات عالمية كبيرة ومعروفة لطالما عرفت بتطبيقها لهذه المبادئ فلماذا المطالبة بتطبيقها في أسواقنا، لكن الحقيقة هي أن الغالبية العظمى من شركات العالم تخلت فعليا عن الكثير من هذه المبادئ خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية فسقطت وأضاعت أموالها و أموال المساهمين معها.

لذلك فإن شركة رأس الخيمة العقارية ملتزمة بمعايير الإمتثال بتطبيق القرارات واللوائح والأنظمة والقوانين المتعلقة بتنظيم وإدارة الشركات المساهمة العامة والمشتقة أساسا في معظمها من قانون الشركات التجارية (القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية والتعديلات التي طرأت عليه) وما تلاه من قرارات و تعديلات أو تفسيرات أو ايضاحات أصدرتها هيئة الأوراق المالية والسلع و الجهات الرسمية المختصة في الدولة لاحقا وحتى الآن وذلك في كافة أنشطتها و تعاملاتها.

تؤكد شركة رأس الخيمة العقارية بأنها ملتزمة بتطبيق الأحكام الواردة في القرار الوزاري رقم 518 / 2009 حيث قرر مجلس إدارة الشركة في اجتماعه رقم 2 لعام 2010 المنعقد بتاريخ 24 أبريل 2010 اعتماد إضافة النص التالي والمشتق من القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 إلى النظام الأساسي للشركة و اعتباره جزءا لا يتجزأ من هذا النظام وذلك على النحو التالي:

"يسري على الشركة القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 الصادر عن وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي، وأية قرارات قد تصدر بتعديله أو تحل محله، ويعتبر هذا القرار جزءاً لا يتجزأ من النظام الأساسي لشركة رأس الخيمة العقارية ومكملاً له".

ولما كان التعديل المعتمد من مجلس الإدارة أعلاه يتطلب أن تتبناه الجمعية العمومية غير العادية للشركة ، فقد تمت الدعوة لعقد جمعية عمومية غير عادية لمناقشة هذا الموضوع واتخاذ القرار المناسب بشأنه ، وبتاريخ 23/ ابريل 2011 انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لشركة رأس الخيمة العقارية وتم مناقشة موضوع تعديل النظام الاساسي للشركة كما هو موضح أعلاه وتمت المصادقة على تعديل النظام الأساسي للشركة باضافة النص أعلاه واعتباره جزء لا يتجزأ من النظام الاساسي للشركة. وبعد ذلك تم الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة وتم نشر التعديل في الجريدة الرسمية.

أما دورة المجلس الحالية فقد بدأت بانتخاب تسعة أعضاء مجلس إدارة بتاريخ 19 مارس 2015 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة و تمتد فترة المجلس حتى تاريخ 1 أبريل 2018.

ثانياً: تعاملات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية:

يلتزم مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية فيها بالقواعد والإجراءات التي تحكم تعاملات أعضاء المجلس و موظفي الشركة ممن تتوافر لديهم معلومات بحكم مناصبهم، وبهدف الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح و إتاحة الفرصة للمساهمين ليكونوا متساوين في تعاملاتهم في سهم الشركة شأنهم في ذلك شأن المطلعين من داخل الشركة.

فلقد قامت الشركة بتزويد السوق المالي بقائمة بأسماء السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة و كذلك قائمة محدثة بأسماء المطلعين من الإدارة التنفيذية و رؤساء الأقسام مما يحتم على هؤلاء المطلعين الالتزام بالإجراءات التي يضعها السوق والهيئة عبر أخذ موافقة مدير السوق المالي على أية تعاملات تجري على الورقة المالية الخاصة بالشركة (سهم الشركة) سواء بالبيع أو الشراء ومن خلال قاعة التداول أو التحويلات العائلية في إدارة المقاصة.

كما أن إدارة السوق المالية توقف تلقائياً عبر نظامها الالكتروني كل من وردت أسمائهم في قائمة المطلعين من التعامل في أسهم الشركة بيعة أو شراء قبل خمسة عشر يوماً من انتهاء الفترة ولحين الافصاح عن النتائج المالية اللازمة لكل فترة وهذا الموضوع يتم آلياً عبر نظام السوق و هيئة الأوراق المالية و السلع.

أما إذا رغب أي من المطلعين بشراء أو بيع أسهم الشركة خلال فترة السماح (خارج فترات المنع) فيتوجب عليه تقديم طلب وفقاً للنماذج المعتمدة من سوق أبو ظبي للأوراق المالية ومن خلال وسيطه المالي.

تجدر الإشارة إلى أن شركة رأس الخيمة العقارية ومنذ تأسيسها قد ألزمت جميع موظفيها باتباع الإجراءات التي يقررها السوق المالي بهذا الخصوص مشددة بين الحين والآخر على تطبيق هذه القوانين والالتزام بها وكذلك ما يستجد من أية قوانين و قرارات وتعاميم يصدرها السوق والهيئة والتي تحكم هذه التعاملات.

وتهدف الإجراءات المتخذة إلى المحافظة على سمعة الشركة وتعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين بها بحيث لا يقوم مجلس الإدارة والعاملين بالشركة باستغلال المعلومات التي قد تتوفر لديهم قبل غيرهم لتحقيق مكاسب مادية دون غيرهم ، ولذلك فإن الشركة تطبق كافة اللوائح التنظيمية التي أصدرتها هيئة الأوراق المالية والسلع و سوق أبو ظبي للأوراق المالية أو تلك التي ستصدر مستقبلا.

وخلال السنة المالية 2015 لم يجري أي من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو أزواجهم أو أبنائهم أية تعاملات على سهم الشركة سواء بالبيع أو الشراء

ثالثاً: تشكيل مجلس الإدارة:

أ. تشكيل مجلس الادارة والبيانات الخاصة بالسادة رئيس وأعضاء المجلس و الخبرات والمؤهلات التي يتمتعون بها:

بموجب المواد رقم (21 و 22 و 23) من الباب الرابع للنظام الأساسي للشركة، يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يشكل من ثمانية أعضاء على الأقل و عشرة على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية العادية للشركة بالتصويت السري وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات، وعليه فقد تم انتخاب مجلس إدارة للشركة للدورة الرابعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية العادي للشركة يوم الخميس الموافق 19 مارس 2015 . و بهذا يكون المجلس قد أمضى سنة تقريبا حتى تاريخ اعداد هذا التقرير ، و يضم المجلس المنتخب تسعة أعضاء جميعهم من مواطني الإمارات العربية المتحدة و المشهود لهم بالخبرة الطويلة و المتنوعة و الكفاءة العالية ولا يزال يمارس هذا المجلس صلاحياته حتى الآن إذ تنتهي مدة المجلس الحالي بتاريخ 1 أبريل 2018 . وفيما يلي بيان بتشكيل المجلس حسب فئات أعضائه والبيانات الخاصة بهم والخبرات والمؤهلات التي يتمتعون بها:

اسم العضو	المركز	تنفيذي	غير تنفيذي	
			مستقل	غير مستقل
السيد / محمد حسن عمران	رئيس مجلس الإدارة		X	
السيد / عبدالعزيز عبدالله الزعابي	نائب رئيس مجلس الادارة		X	
السيد / محمد سلطان القاضي	العضو المنتدب / الرئيس التنفيذي	X		
الشيخ / طارق أحمد القاسمي	عضو مجلس الإدارة		X	
الشيخ / أحمد بن عمر القاسمي	عضو مجلس الإدارة		X	
الدكتور / مصطفى علي الشرياني	عضو مجلس الإدارة		X	
الدكتور / محمد عبدالله المحرزي	عضو مجلس الإدارة		X	
السيد / جمال سالم بن درويش	عضو مجلس الإدارة		X	
السيد / محمد أحمد رقيط	عضو مجلس الإدارة		X	

وفيما يلي البيانات الخاصة بالسادة رئيس وأعضاء المجلس و الخبرات والمؤهلات التي يتمتعون بها:

1. السيد / محمد حسن عمران: يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الالكترونية والاتصالات من جامعة القاهرة في الجمهورية العربية المصرية في العام 1977، وقد تولى رئاسة مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للاتصالات "اتصالات" منذ عام 2005 وحتى العام 2012 التي تعد من أكبر الشركات على الصعيد العالمي، والمصنفة ضمن أكبر 500 شركة على مستوى العالم ضمن قائمة الفاييننشال تايمز، وتستحوذ على المرتبة 17 عالمياً في قطاع الاتصالات على أساس القيمة السوقية التي تقدر بنحو 25 مليار دولار.

وقد صنفته مجلة أربيبان بنرس في العام 2010 ضمن قائمة أقوى 100 شخصية عربية، ويعد الشخصية العربية الوحيدة من قطاع الإتصالات التي حافظت على تواجدها في قائمة عام 2010 كما فاز بجائزة الرئيس العالمي التنفيذي لعام 2010 من هيئة الاتصالات الدولية كأفضل قيادي عالمي في قطاع الاتصالات.

أنضم محمد عمران إلى "اتصالات" في العام 1977، بعد سنة واحدة من إنشائها، وشغل أول منصب في الإدارة العليا في العام 1982 حيث شغل منصب مدير منطقة رأس الخيمة، وعُين بعدها نائبا لمدير عام "اتصالات" في عام 1984، وتدرج حتى وصل إلى منصب الرئيس التنفيذي لـ"اتصالات" عام 2004.

كما شغل محمد عمران منذ العام 1997 وحتى العام 2012 منصب رئيس مجلس إدارة شركة "الثريا"، إحدى الشركات الرائدة عالمياً في مجال خدمات اتصالات الهاتف المتحرك عبر الأقمار الصناعية، مع تغطية تشمل حوالي ثلثي الكرة الأرضية.

وقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله مرسوماً بتاريخ 2013/04/15 يقضي بتعيين السيد / محمد عمران الشامسي رئيساً لمجمع كليات التقنية العليا بدرجة وزير

وكان أول إنتخاب للسيد / محمد حسن عمران لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012. وقد تم اعادة انتخابه لعضوية مجلس الادارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 19 مارس 2015 لمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل 2018 وعليه تكون المدة التي قضاها كرئيس مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه قرابة سبع سنوات

2. عبد العزيز عبد الله الزعابي: النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني الاتحادي ، ولديه خبرة غنية جدا في مجال إدارة الأعمال والقطاع العقاري والمصرفي و يحمل شهادة بكالوريوس إدارة أعمال دولية من جامعة

سان جوس بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1987 وشغل منصب عضو مجلس إدارة للعديد من الشركات.

وكان أول إنتخاب للسيد / عبد العزيز عبدالله الزعابي لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012، وقد تم اعادة انتخابه لعضوية مجلس الادارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2012 لمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل 2015 وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه قرابة سبع سنوات

3. محمد سلطان القاضي: يتمتع بخبرة واسعة جدا في مجال الإدارة وتمتد عبر 35 عاما تدرج فيها بالوظائف والمناصب وقضى معظمها في مؤسسة الإمارات للاتصالات " اتصالات" (26 عاما) شغل خلالها عدة مناصب قيادية منها مدير عام مؤسسة الإمارات للاتصالات برأس الخيمة و رئيس مجلس إدارة شركة زانتل (شركة زنجبار للاتصالات في زنجبار) وقاد فريق عمل تمكن من الفوز برخصة تشغيل مؤسسة الإمارات للاتصالات بالسودان (سوداتل) وكان عضوا في مجلس إدارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) على مدى 15 عاما وممثل الإمارات باللجنة الدائمة للاتصالات بجامعة الدول العربية بالقاهرة بالإضافة إلى العديد من المهام الأخرى. و هو خريج كلية البريد والاتصالات الملكية البريطانية وكان أول إنتخاب للسيد / محمد سلطان القاضي لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012. وقد تم اعادة

انتخابه لعضوية مجلس الادارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2012 لمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل 2015 وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه قرابة سبع سنوات

4. الشيخ / طارق أحمد بن حميد القاسمي

يحمل درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال من جامعة سان فرانسيسكو - الولايات المتحدة الامريكية ويتمتع بخبرة واسعة في مجال البنوك والادارة

وكان أول إنتخاب للشيخ / طارق أحمد القاسمي لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 18 أبريل 2012 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ولمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل 2015 ، وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه أربع سنوات

5. الدكتور / محمد عبدالله المحرزي

يحمل شهادة الدكتوراه في الاداره الحكوميه تخصص الضرائب المضافة من جامعة كامبيرا - استراليا ،
ودرجة الماجستير في الادب من جامعة ويستمنستر - المملكة المتحدة ، ويعمل حاليا مدير عام دائرة
الجمارك والموانئ برأس الخيمة

وكان أول إنتخاب للسيد / محمد المحرزي لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ
18 أبريل 2012 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ولمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل
2015 ، وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه أربع
سنوات

6. الدكتور / مصطفى علي الشرياني

يحمل شهادة الدكتوراه في الهندسة من جامعة اوليستر - المملكة المتحدة ، وهو رئيس لجنة التخطيط
بجمعية المهندسين بدبي وخبير هندسي في محاكم دبي ووزارة العدل ومركز الشارقة للتحكيم التجاري
الدولي وخبير تخطيط عمراني بمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، ومحكم وخبير
قانوني بالمركز الاسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي

وكان أول إنتخاب للدكتور / مصطفى علي الشرياني لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد
تم بتاريخ 19 مارس 2015 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ولمدة ثلاث سنوات تنتهي
بتاريخ 1 أبريل 2018 ، وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له
وحتى تاريخه سنة واحدة تقريبا

7. الشيخ / أحمد بن عمر القاسمي

يحمل درجة الماجستير في ادارة الاعمال من الجامعة الكندية في دبي يمتلك خبرة تزيد عن ثمان سنوات
في مجال الاعمال والادارة

وكان أول إنتخاب للشيخ / أحمد القاسمي لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ
19 مارس 2015 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة ولمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل
2018 ، وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه سنة
واحدة تقريبا

8. جمال سالم بن درويش: يحمل بكالوريوس إدارة أعمال (المحاسبة) من جامعة بيروت، يمتلك خبرة
طويلة في العمل المصرفي وإدارة الأعمال تمتد على مدى أربعة وعشرون عاما" وهو يشغل حاليا منصب
مدير الامارات الشمالية في بنك أبو ظبي الوطني

وكان أول إنتخاب للسيد / جمال سالم بن درويش لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012. وقد تم اعادة انتخابه لعضوية مجلس الادارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2012 لمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل 2015 وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه قرابة سبع سنوات

9. محمد أحمد رقيط: خريج الكلية الملكية البحرية البريطانية و لديه خبرة واسعة في مجال الأعمال والمشاريع التجارية و هو عضو سابق بالمجلس الوطني الإتحادي و يشغل حاليا عدة مناصب قيادية و كذلك فهو رئيس مجلس إدارة شركة العلي للإنشاء والتعمير.

وكان أول إنتخاب للسيد / محمد أحمد رقيط لعضوية مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية قد تم بتاريخ 2 أبريل 2009 في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي امتد حتى تاريخ 1 أبريل 2012. وقد تم اعادة انتخابه لعضوية مجلس الادارة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2012 لمدة ثلاث سنوات تنتهي بتاريخ 1 أبريل 2015 وعليه تكون المدة التي قضاها في مجلس ادارة الشركة من تاريخ أول انتخاب له وحتى تاريخه قرابة سبع سنوات

البيانات الخاصة بعضوية السادة رئيس وأعضاء المجلس في شركات مساهمة أخرى ومناصبهم في مواقع رقابية و/ أو حكومية :

السادة أعضاء مجلس الادارة	العضوية في مجالس الادارة الاخرى/ المواقع الرقابية و/ أو الحكومية
محمد حسن عمران	- رئيس مجلس ادارة بنك رأس الخيمة الوطني - رئيسا لمجمع كليات التقنية العليا بدرجة وزير - عضو مجلس الأمناء لجامعة خليفة و لكليات التقنية
عبد العزيز عبد الله الزعابي	- رئيس مجلس ادارة شركة الخليج الاستثمارية - النائب الثاني لرئيس المجلس الوطني الاتحادي - رئيس مجلس ادارة مؤسسة رأس الخيمة للأعمال الخيرية
محمد سلطان القاضي	- رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الدولي (ش.م.ع) - عضو مجلس إدارة في شركة رأس الخيمة للاسمنت الأبيض والمواد الإنشائية
الشيخ/ طارق أحمد بن حميد القاسمي	- عضو مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية
محمد عبد الله المحرزي	- مدير عام دائرة الجمارك والموانئ برأس الخيمة
الشيخ / أحمد بن عمر القاسمي	- عضو مجلس ادارة شركة رأس الخيمة العقارية

الدكتور / مصطفى علي الشرياني	- عضو مجلس إدارة في شركة رأس الخيمة العقارية
جمال سالم بن درويش	- مدير أفليمي - دبي و الامارات الشمالية في بنك أبو ظبي الوطني - عضو مجلس ادارة شركة جلفار - عضو مجلس ادارة شركة أسمنت رأس الخيمة
محمد أحمد رقيط	- مدير عام الدائرة الخاصة لصاحب السمو الشيخ / سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة رأس الخيمة - الأمين العام لمؤسسة صقر للأعمال الخيرية - رئيس مجلس إدارة شركة العلي للإنشاء والتعمير

ب. بيان بنسبة تمثيل العنصر النسائي في مجلس الادارة للعام 2015

بموجب نص المادة 21 من النظام الاساسي للشركة بأن يتولى ادارة الشركة مجلس مجلس ادارة يشكل من ثمانية (8) أعضاء على الأقل وعشرة (10) أعضاء على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية العادية بالتصويت السري ، فقد كان عدد ونسبة الاعضاء الذكور والاناث على النحو الآتي :

العنصر	العدد	النسبة
أعضاء مجلس الادارة - ذكور	9	100%
أعضاء مجلس الادارة - اناث	0	0%

ت. بيان بأسباب عدم ترشح أي عنصر نسائي لعضوية مجلس الادارة

تؤمن شركة رأس الخيمة العقارية بأهمية مشاركة العنصر النسائي في مسيرة التنمية وضرورة مشاركتها في مجالس ادارة الشركات ، وخلال دورات مجلس الادارة السابقة قد تم فتح باب الترشح لعضوية مجلس الادارة لكلا الجنسين دون أي تمييز إلا أنه لم يتقدم أي عنصر نسائي للترشح لعضوية مجلس الادارة خلال دورات المجلس السابقة

ث . بيان تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات المجلس واللجان المنبثقة عنه:

1. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الادارة المدفوعة عن العام 2014 بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لرئيس وأعضاء مجلس الادارة عن العام 2014 مبلغ 3,000,000 مليون درهم

2. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام 2015 والتي سيتم عرضها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصادقة عليه

وبموجب القوانين الاتحادية، يجب ألا تزيد مكافأة مجلس الإدارة على 10% من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاك والاحتياطي و توزيع ما لا يقل عن 5% من رأس المال على المساهمين كأرباح كما هو منصوص عليه في المادة 118 من قانون الشركات والمادة 57 من النظام الأساسي للشركة.

وعليه فقد تم إقتراح مبلغ 3,500,000 درهم كمكافآت لأعضاء المجلس عن العام 2015 على أن يتم عرض الموضوع على السادة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية لمناقشة المقترح والمصادقة عليه

3. بيان بتفاصيل بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2015

تم دفع مبلغ أربعون ألف درهم لرئيس المجلس الإدارة ومبلغ عشرون ألف درهم لكل عضو من أعضاء المجلس عن كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة على أن يتم الدفع للعضو في حال الحضور فقط أما في حال عدم حضور العضو لاي من الجلسات سواء بعذر أو بدون عذر فلا يستحق العضو أي مبلغ عن تلك الجلسة التي تغيب عن حضورها ، كما تقرر دفع مبلغ عشرة آلاف درهم لرؤساء اللجان ومبلغ خمسة آلاف درهم لكل عضو من أعضاء اللجان عن كل جلسة من جلسات اللجان على أن يتم الدفع للعضو في حال الحضور فقط أما في حال عدم حضور العضو لاي من الجلسات سواء بعذر أو بدون عذر فلا يستحق العضو أي مبلغ عن تلك الجلسة التي تغيب عن حضورها.

وعليه بلغ مجموع المبالغ المدفوعة كبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس التي تقاضاها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية للعام 2015 مبلغ 1,360,000 درهم (مليون وثلاثمائة وستون ألف درهم)

ج. عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2015 :

عقد المجلس خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015 ستة اجتماعات كما يلي:

1. الاجتماع رقم 1 / 2015 بتاريخ 05 فبراير 2015
2. الاجتماع رقم 2 / 2015 بتاريخ 12 مارس 2015
3. الاجتماع رقم 3 / 2015 بتاريخ 19 مارس 2015
4. الاجتماع رقم 4 / 2015 بتاريخ 02 مايو 2015
5. الاجتماع رقم 5 / 2015 بتاريخ 29 أكتوبر 2015
6. الاجتماع رقم 6 / 2015 بتاريخ 19 ديسمبر 2015

عدد مرات الحضور الشخصي للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كانت على النحو الآتي:

عدد مرات الحضور	الاسم
6	السيد / محمد حسن عمران
5	السيد / عبدالعزيز عبدالله الزعابي
6	السيد / محمد سلطان القاضي
4	الشيخ / طارق أحمد بن حميد القاسمي
5	السيد / محمد عبدالله المحرزي
4	الشيخ / أحمد بن عمر القاسمي منذ تاريخ انتخابه بتاريخ 13 مارس 2015
4	الدكتور / مصطفى الشرياني منذ تاريخ انتخابه بتاريخ 13 مارس 2015
5	السيد / جمال سالم بن درويش
4	السيد / محمد أحمد رقيط
2	السيد / فاهم عبد الله يوسف آل عبد الله لغاية انتهاء عضويته بتاريخ 19 مارس 2015
0	السيد / محمد بن ثعلوب الدرعي لغاية انتهاء عضويته بتاريخ 19 مارس 2015

ج . المهام والاختصاصات التي فوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية:

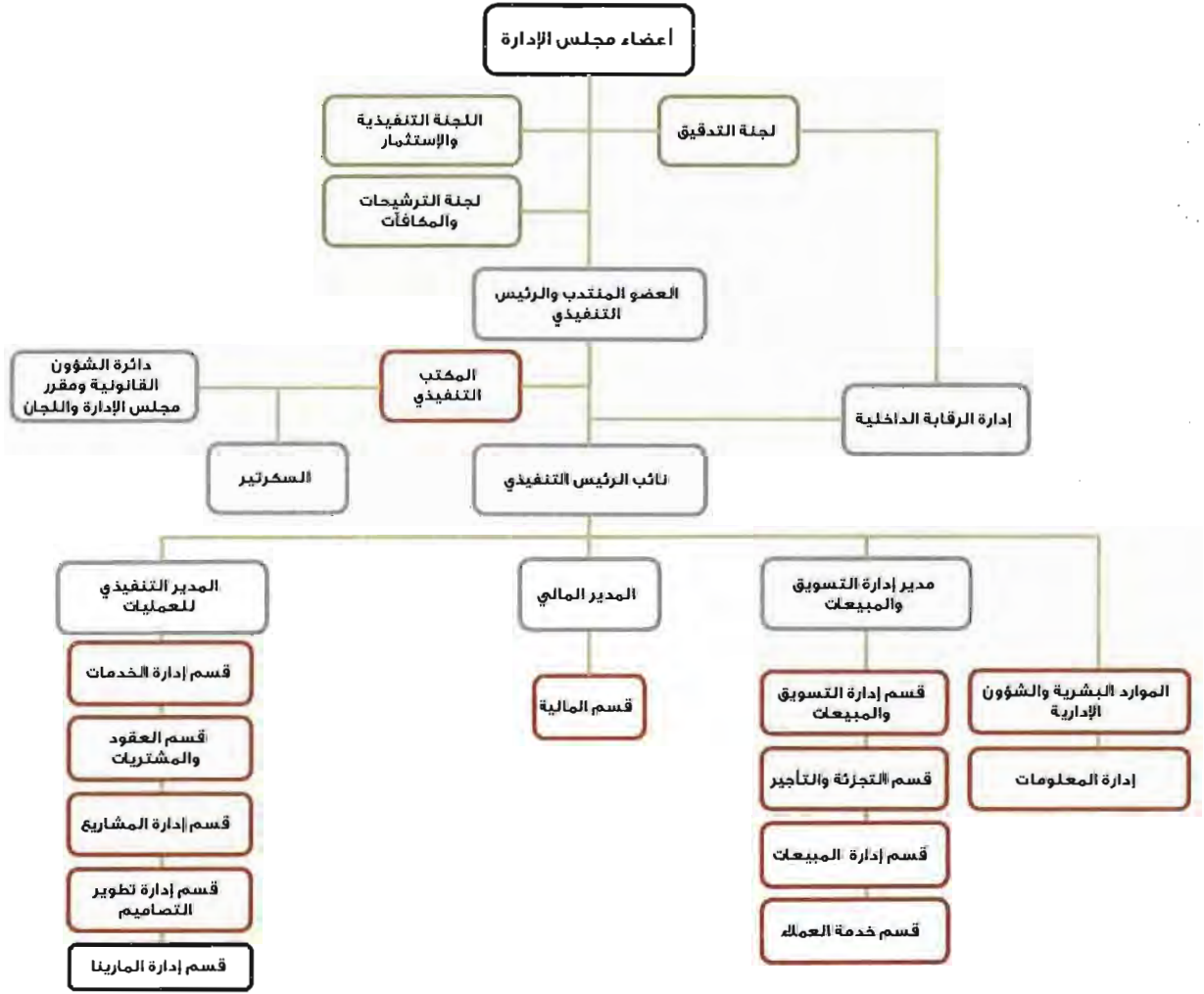
تفويض عام صادر عن مجلس إدارة شركة رأس الخيمة العقارية استناداً لأحكام المواد 24، 25، 26 من النظام الأساسي لشركة رأس الخيمة العقارية "الشركة"، وقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 2012/08/08 في اجتماعها الرابع لعام 2012 البند المتعلق بالاطلاع على نموذج التفويض الخاص بالسيد / العضو المنتدب/ الرئيس التنفيذي حيث قرر المجلس بالاجماع على تفويض العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لشركة رأس الخيمة العقارية السيد/ محمد سلطان القاضي في تمثيل الشركة لدى كافة الدوائر والجهات الرسمية وغير الرسمية والخاصة ولدى الشركات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والتوقيع على كافة المعاملات والاوراق اللازمة لاتمام اعمال الشركة لدى كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية والخاصة ولدى البنوك والمؤسسات المالية، وفي تمثيل الشركة والتوقيع نيابة عنها في كافة الامور والنواحي المالية والادارية والقانونية والقضائية وفي شراء الاسهم والحصص في الشركات القائمة منها والتي مازالت تحت التأسيس وفي الاشتراك في ادارتها واتخاذ قراراتها وادارة كافة شؤونها من كافة النواحي المالية والادارية والقانونية والقضائية.

كما قرر مجلس الإدارة تفويض السيد / محمد سلطان القاضي (العضو المنتدب / الرئيس التنفيذي) بالتوقيع على العقود التي تتضمن شرط التحكيم وإبرام وتوقيع إتفاقيات التحكيم مع أي طرف بإسم الشركة وبالنيابة عنها وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص بما في ذلك تعيين المحكمين والخبراء و ردهم و إجراء التسويات و التصالح و التنازل وإتخاذ كافة الإجراءات الأخرى المتعلقة بالتحكيم والتي تتطلب تفويض خاص بموجب القانون وذلك بموجب نص المادة 25 من النظام الأساسي للشركة؛ و الإجازة والمصادقة على كافة إتفاقيات التحكيم والعقود التي تتضمن شرط التحكيم التي تم ابرامها سابقاً من قبل السيد / محمد سلطان القاضي (العضو المنتدب / الرئيس التنفيذي) باسم الشركة وبالنيابة عنها مع أي طرف كان وكافة ما تم إتخاذه من إجراءات في هذا الخصوص وذلك بموجب نص المادة 24 من النظام الأساسي للشركة

خ. التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح)

لم يتم التعامل مع أي من الاطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح)

د. الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة



ذ. البيانات التفصيلية الخاصة بأسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة :

اسم	المنصب	تاريخ التعيين	*مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2015 (بالدرهم)	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2015 (Bonuses) (بالدرهم)
السيد / محمد سلطان القاضي	العضو المنتدب / الرئيس التنفيذي	07-05-2005	2,460,821	2,250,000
السيد / بول أشتون	نائب الرئيس التنفيذي	13-01-2014	1,117,371	300,000
السيد/ماروكي جوزيف	الرئيس المالي	05-12-2005	625,941	100,000
السيد / محمد الطير	المدير التنفيذي للعمليات	17-02-2008	784,979	91,629
السيد / عامر الزعبي	المستشار القانوني	08-02-2009	613,140	80,000

رابعاً: مدقق الحسابات الخارجي:

أ. نبذه عن مدقق حسابات الشركة ، وبيان الاتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق والخدمات الأخرى

تعتبر شركة "ديلويت أند توش" واحدة من مؤسسات التدقيق الخارجي ذات الخبرة الواسعة في مجال التدقيق والمعتمدة لدى وزارة الاقتصاد ، وتمتلك شركة ديلويت أند توش مكاتب في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة ، وقد تم تعيين شركة " ديلويت أند توش" كمدقق حسابات الشركة الخارجي هو مستقل عن الشركة وعن مجلس الإدارة وهو غير شريك أو وكيل لأحد مؤسسي الشركة أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو قريباً له حتى الدرجة الرابعة وأن جميع الأعمال التي يقوم بها مدقق الحسابات الخارجي خالية من أي تضارب للمصالح ، هذا وتلتزم الشركة بتطبيق كافة البنود والشروط الخاصة بمدقق الحسابات الخارجي كما وردت في المادة رقم (10) من القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الإنضباط المؤسسي.

اسم مكتب التدقيق	"ديلويت أند توش"
عدد السنوات التي قضاها كمدقق حسابات خارجي للشركة	خمس سنوات
إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية لعام 2015	235,000 درهم
أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2015	لا يوجد
تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى	مراجعة التقارير المالية الربعية و السنوية

وقد تم تعيين شركة ديلويت أند توش كمدقق الحسابات الخارجي للشركة بموافقة الجمعية العمومية السنوية لعام 2011 وذلك في اجتماعها العادي بتاريخ 24 مارس 2011 و حددت أتعابهم بمبلغ 215,000 (مائتان وخمسة عشر ألف درهم). وقد تم إعادة تعيينهم كمدقق خارجي للشركة وذلك في اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 18 ابريل 2012 وحددت أتعابهم بمبلغ 255,000 (مائتان وخمسة وخمسون ألف درهم) ، و تم إعادة تعيينهم كمدقق خارجي للشركة وذلك في اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 16 مارس 2013 وحددت أتعابهم بمبلغ 275,000 (مائتان وخمسة وسبعون ألف درهم) ، ثم أعيد تعيينهم كمدقق خارجي للشركة للسنة المالية 2014 وذلك في اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 13 مارس 2014 وحددت أتعابهم بمبلغ 275,000 (مائتان وخمسة وسبعون ألف درهم) ، وقد أعيد تعيينهم كمدقق خارجي للشركة للسنة المالية 2015 وذلك في اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ 19 مارس 2015 وحددت أتعابهم بمبلغ 235,000(مائتان وخمسة وثلاثون ألف درهم) وتضمنت خدماتهم كافة الخدمات المهنية التي لها علاقة بمراجعة التقارير المالية الربعية و كذلك السنوية وفقا لكافة البنود والشروط الخاصة بمدقق الحسابات الخارجي كما وردت في المادة رقم (10) من القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الإنضباط المؤسسي.

لم يتم تقديم أي خدمات خاصة أو اضافية من شركة "ديلويت أند توش" مدقق الحسابات الخارجي للشركة بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2015

لجأت شركة رأس الخيمة العقارية الى الحصول على استشارة من شركة / كي بي إم جي فيما يخص تقييم استثمارات الشركة في الشركات الاخرى بتاريخ 2015/12/15 وذلك مقابل مبلغ 135,608 درهم

كما وقعت الشركة مع شركة كي بي إم جي عقد لاجراء التدقيق الداخلي على الدوائر والاقسام الداخلية للشركة بتاريخ 2015/03/01 بمبلغ اجمالي 300,000 درهم

خامسا: لجنة التدقيق:

أ. أسماء أعضاء لجنة التدقيق وبيان الاختصاصات والمهام الموكلة لها

تشكلت هذه اللجنة وفقا لأنظمة و ضوابط حوكمة الشركات و هي مكونة من أربعة أعضاء ثلاثة منهم أعضاء في مجلس الإدارة وعضوا مستقلا رابعا من خارج المجلس تم تعيينه من قبل مجلس الادارة

أعضاء لجنة التدقيق خلال الدورة السابقة لمجلس الادارة والمنتھية بتاريخ 19 مارس 2015 هم:

- الشيخ / طارق أحمد بن حميد القاسمي، رئيسا للجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)
- السيد / محمد عبدالله المحرزي، عضوا في اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)

- السيد / محمد بن ثعلوب الدرعي، عضواً في اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)
- السيد / ساجو أغسنتين ، عضواً في اللجنة

وتم إعادة تشكيل لجنة التدقيق خلال الدورة الحالية لمجلس الإدارة بتاريخ 19/ مارس 2015 وحتى تاريخه حيث ضمت اللجنة السادة :

- الدكتور / محمد عبدالله المحرزي، رئيساً للجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)
- الدكتور / مصطفى علي الشرياني ، عضواً في اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)
- السيد / ساجو أغسنتين ، عضواً في اللجنة

وقد تم تعيين السيد / ساجو أغسنتين من خارج مجلس إدارة الشركة كعضو في لجنة التدقيق وهو محاسب قانوني ولديه أكثر من 20 عام من الخبرة والممارسة في مجال التحليل المالي والاستشاري ، ويحمل السيد / ساجو درجة الماجستير في إدارة الأعمال وشهادة من معهد المحاسبين القانونيين في الهند وهو شريك في شركة موريسون مينون - محاسبون ، وشريك في بعض الشركات الخاصة الأخرى التي تعمل في مجال المحاسبة والتدقيق ، وتعتبر الشركة أن تعيينه إضافة ذات قيمة عالية جداً لعمل اللجنة و الشركة على حد سواء نظراً لخبرته الطويلة في هذا المجال

أما مهام لجنة التدقيق بشكل رئيسي فهي على النحو التالي:

- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ورفع تقرير لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ اجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازمة اتخاذها.
- متابعة ومراقبة استقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فاعليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.
- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة وبعد اقفال الحسابات في أي ربع سنوي وعليها التركيز بشكل خاص على مايلي:

1. اية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية
2. ابراز النواحي الخاضعة لتقدير الإدارة
3. التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق
4. افتراض استمرارية عمل الشركة
5. التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقرها هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق ابو ظبي للأوراق المالية
6. التقيد بقواعد الادراج والافصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة باعداد التقارير المالية.

- التنسيق مع مجلس الادارة والادارة التنفيذية والرئيس المالي في سبيل أداء مهامها وعلى اللجنة الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الاقل في السنة
- النظر في اية بنود هامة وغير معتادة ترد أو يجب ايرادها في تلك التقارير والحسابات وعليها ايلاء الاهتمام اللازم بأية مسائل يطرحها المدير المالي للشركة أو ضابط الامتثال أو مدققي حسابات الشركة الخارجيين.
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وادارة المخاطر في الشركة.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الادارة والتأكد من أدائها لواجبها في انشاء نظام فعال للرقابة الداخلية.
- النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية التي يكلفها بها مجلس الادارة أو تتم بمبادرة من اللجنة وموافقة الادارة.
- التأكد من وجود التنسيق في ما بين المدقق الداخلي للشركة ومدقق الحسابات الخارجي والتأكد من توفر الموارد اللازمة لجهاز الرقابة الداخلية ومراجعة ومراقبة فعالية ذلك الجهاز.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله واية استفسارات جوهرية يطرحها المدقق على الإدارة التنفيذية بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة وردها وموافقتها عليها.
- التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المطلوب على الاستيضاحات والمسائل الجوهرية المطروحة في رسالة مدقق الحسابات الخارجي.
- وضع الضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة باجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات.
- مراقبة مدى تقييد الشركة بقواعد السلوك المهني.
- ضمان تطبيق قواعد العمل الخاصة بمهامها والصلاحيات الموكلة اليها من قبل مجلس الإدارة.
- مناقشة واعتماد التقارير المالية الربعية للشركة والمصادقة عليها ورفعها إلى السوق المالي و هيئة الأوراق المالية والسلع في حال تعذر اجتماع مجلس الإدارة بالتوقيت المناسب.
- التأكد من تطبيق ضوابط حوكمة الشركات كما هو وارد في قرار هيئة الأوراق المالية والسلع (قرار رقم 32 / ر لسنة 2007) ، والقرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الإنضباط المؤسسي.
- مراجعة استثمارات الشركة وتقييمها واعتماد الحلول المناسبة بشأنها كاختيار آليات التخارج أو اعتماد الفرص الاستثمارية الأنسب (بمبالغ لا تتجاوز 50 مليون درهم).
- مراجعة الميزانية المالية للشركة و التدفقات النقدية و ملفات الاستثمار بشكل دوري ورفعها إلى مجلس الإدارة.
- التأكد من وجود نظام مناسب للتصنيف والأرشفة (كمحاضر الاجتماعات و قرارات اللجنة وما إلى ذلك).
- ترفع اللجنة جميع تقاريرها إلى مجلس إدارة الشركة لاعتمادها والمصادقة عليها وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس عقب آخر اجتماع للجنة.

- تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة وتحفظ محاضر اجتماعاتها من قبل المقرر
- تلتزم الشركة بتوفير كافة الموارد الكافية للجنة لأداء واجبها بما في ذلك التصريح لها بالإستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريا
- يمكن للجنة الاستعانة بأي من الموظفين ذوي التخصصات أو اعضاء الإدارة التنفيذية بأي وقت وذلك لشرح المواضيع ذات العلاقة بعمل اللجنة
- لمجلس الإدارة حق طلب عقد اجتماع مع اللجنة كلما ارتأى ذلك
- أي أمور أخرى يكلفها بها رئيس المجلس أو مجلس الإدارة أو تقتضيها مصلحة العمل وبما ينسجم مع مهام و طبيعة عمل اللجنة.
- النظر في أية مواضيع أخرى يحددها مجلس الإدارة.

ب . عدد وتواريخ الاجتماعات التي عقدتها اللجنة وعدد مرات الحضور الشخصي للأعضاء في الاجتماعات المنعقدة

عقدت اللجنة خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015 أربعة اجتماعات كما يلي:

1. الاجتماع رقم 1 / 2015 بتاريخ 12 فبراير 2015
2. الاجتماع رقم 2 / 2015 بتاريخ 28 ابريل 2015
3. الاجتماع رقم 3 / 2015 بتاريخ 14 يوليو 2015
4. الاجتماع رقم 4 / 2015 بتاريخ 21 أكتوبر 2015

عدد الحضور الشخصي لأعضاء لجنة التدقيق كانت على النحو الآتي:

عدد مرات الحضور	الاسم
1	الشيخ / طارق أحمد بن حميد القاسمي لغاية انتهاء عضويته في اللجنة بتاريخ 2015/03/19
4	السيد / محمد عبدالله المحرزي
0	السيد / محمد بن ثعلوب الدرعي لغاية انتهاء عضويته في اللجنة بتاريخ 2015/03/19
3	الدكتور / مصطفى علي الشريان من تاريخ انتخابه عضوا في اللجنة بتاريخ 2015/03/19
3	السيد / ساجو أغسنتين

سادساً: لجنة الترشيحات والمكافآت :

أ. أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت واختصاصاتها والمهام الموكلة لها

تشكلت لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لأنظمة و ضوابط حوكمة الشركات و هي مكونة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وهم:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت خلال الدورة السابقة لمجلس الادارة والمنتھية بتاريخ 19 مارس 2015 هم:

السيد / جمال سالم بن درويش، رئيساً للجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)
الشيخ / طارق أحمد بن حميد القاسمي، عضواً في اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)
السيد / فاهم عبدالله يوسف آل عبدالله ، عضواً في اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)

وتم اعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت خلال الدورة الحالية لمجلس الادارة بتاريخ 19 مارس 2015 وحتى تاريخه حيث ضمت اللجنة السادة :

السيد / جمال سالم بن درويش، رئيساً للجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)
الشيخ / أحمد بن عمر القاسمي، عضواً في اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل)
السيد / محمد سلطان القاضي ، عضواً في اللجنة (العضو المنتدب / الرئيس التنفيذي)

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالمسؤوليات التالية بغرض إنجاز أهدافها:

- التأكد من إستقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر.
- تحديد إحتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس إختيارهم.
- إختيار المرشحين ومراجعة كافة عمليات الترشيح من أجل عملية تعيين أو إعادة تعيين ما يلي:

1. أعضاء مجلس الإدارة بغرض الإعتماد من قبل المساهمين
2. عضو مجلس الإدارة المنتدب
3. أعضاء اللجان المختلفة للمجلس بغرض الإعتماد من قبل المجلس

- ترتيب ومتابعة الإجراءات المتعلقة باقتراحات العضوية في مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية و اللوائح الخاصة بهيئة الأوراق المالية والسلع
- تنظيم ومتابعة الإجراءات الخاصة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة بما يتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها وأحكام هيئة الأوراق المالية والسلع

- البحث عن الأفراد المؤهلين لترشيحهم كأعضاء للمجلس وتقديم توصية بشأنهم إلى المجلس وإجراء دراسة حول خلفية ومؤهلات المرشحين المحتملين لعرضها على المجلس
- تقديم لائحة سنوية إلى مجلس الإدارة تتضمن الأفراد الموصى بترشيحهم من أجل الاختيار وذلك خلال الإجتماع السنوي العام للمساهمين
- تقديم تقارير سنوية إلى مجلس الإدارة مرفقة بتقييم لأداء المجلس. ويجب على اللجنة مناقشة التقرير مع المجلس بعد نهاية كل سنة مالية
- مراجعة تشكيل المجلس واللجان بصورة سنوية وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، عند الحاجة، بشأن عضوية اللجان
- الإشراف العام على تقييم أداء المجلس وأعضائه ومجالات مسؤولياتهم، ويتم ذلك بصورة سنوية على الأقل وإقتراح معايير أداء موضوعية
- إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي
- مراجعة خطط التطور المهني وخطط التعاقب الوظيفي داخل المؤسسة ومناقشة ذلك مع المجلس والإدارة العليا
- مراجعة وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن عقود العمل وترتيبات الفصل وترتيبات التقاعد وأية امتيازات خاصة بالأعضاء الرئيسيين من الإدارة العليا
- إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة والعاملين فيها، ومراجعتها بشكل سنوي، وعلى اللجنة أن تتحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة
- تحديد إحتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم
- دراسة وإعتماد مدفوعات نهاية الخدمة والمكافآت ومدفوعات الفصل والمدفوعات المماثلة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبين والإدارة التنفيذية
- مراجعة وتقييم مدى كفاءة ميثاق اللجنة بصورة سنوية وطلب موافقة مجلس الإدارة على التغييرات المقترحة

ب . عدد وتواريخ الاجتماعات التي عقدتها اللجنة وعدد مرات الحضور الشخصي للأعضاء في الاجتماعات المنعقدة

عقدت اللجنة خلال العام المنتهي في 31 ديسمبر 2015 الاجتماعات التالية :

1. الاجتماع رقم 1 / 2015 بتاريخ 19 فبراير 2015
2. الاجتماع رقم 2 / 2015 بتاريخ 7 مارس 2015

عدد مرات الحضور الشخصي لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت كانت على النحو الآتي:

الاسم	عدد مرات الحضور
السيد / جمال سالم بن درويش	2
الشيخ / طارق أحمد بن حميد القاسمي	1
السيد / فاهم عبدالله يوسف آل عبدالله	2

سابعاً: نظام الرقابة الداخلية:

اعتمد مجلس إدارة الشركة في جلسته رقم 2 / 2007 المنعقدة بتاريخ 19 / 04 / 2007 تأسيس إدارة في الشركة سميت آنذاك بإدارة **التدقيق الداخلي**، ثم تم تعديل اسمها لاحقاً بقرار من مجلس الإدارة لتصبح "دائرة الرقابة الداخلية" لتناسب مع ما ورد من تسميات للجان في متطلبات حوكمة الشركات موضوع هذا التقرير ، والتي يشغلها حالياً السيد / عثمان زيشان والذي يحمل شهادة البكالوريوس في التجارة عام 2002 ولديه خبرة عملية بأعمال لتدقيق الداخلي. ويقوم مجلس الإدارة وبشكل مستمر بمراجعة نظام الرقابة الداخلية للتأكد من فاعليته وتحقيق أهدافه

المهام الوظيفية لدائرة الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هي نشاط رقابي و استشاري مستقل يهدف الى تحسين الأداء و تعظيم قيمة الشركة بغرض مساعدة الإدارة في إنجاز أهدافها و ذلك عن طريق تنفيذ نظام محكم و متواصل يعنى بتقييم و تطوير فعالية أداء إدارة المخاطر و نظام الرقابة و الضبط الداخلي بالشركة. وتقوم أيضا الرقابة الداخلية بالتأكد من شمولية و مصداقية المعلومات بالشركة، الالتزام بالسياسات و الإجراءات، حماية الممتلكات، الإستخدام الاقتصادي و الفعال للموارد و من تنفيذ الأهداف التنظيمية و التشغيلية بالشركة

1. القيم:

يقوم مدير وموظفوا إدارة الرقابة الداخلية بالآتي:

- أ) بذل الحدّ الأعلى للمهنة و الأمانة والأخلاقيات.
- ب) انشاء علاقات قوية وفعّالة عن طريق الاحترام المتبادل والعمل المشترك.
- ت) تطوير الشراكة مع جميع موظفي الشركة أثناء عملية التدقيق والخدمات الاستشارية.
- ث) استقدام و تدريب الأفراد ذوي الخبرات المناسبة و الكفاءة العالية.

2. نطاق العمل:

تقوم إدارة الرقابة الداخلية بمشاركة الإدارة و المجتمع الداخلي بالشركة والأطراف المختلفة بالمساهمة في تحقيق أهداف الشركة ودعمها في الالتزام بالسياسات والقواعد و الإجراءات. وتعمل إدارة الرقابة الداخلية على الإهتمام بمناطق الخطر التي لها تأثير كبير على الشركة كما أنه يجب أن تكون لدى ادارة الرقابة الداخلية المرونة الكافية للتفاعل مع الظروف المتغيرة. و بشكل محدد تعمل ادارة الرقابة الداخلية على تقييم مدى إحكام نظام الضبط الداخلي و الرقابة و إدارة المخاطر بالشركة للتأكد من:

- أ) الأخطار قد تم تحديدها و ادارتها بشكل مناسب.
- ب) دقة المعلومات الإدارية و المالية و التشغيلية الهامة و كذلك مصداقيتها و سلامتها و توقيتها.
- ت) التزام الموظفين بالسياسات و القوانين و التعليمات.
- ث) الاقتناء الاقتصادي للموارد و استخدامها بكفاءة و حمايتها بصورة كافية.
- ج) إنجاز البرامج و الخطط و الأهداف بالفعالية المطلوبة.
- ح) جودة و تطوير العملية الرقابية بالشركة بصورة مستمرة.
- خ) المتطلبات التشريعية و التنظيمية الهامة والتي لها تأثير على الشركة قد تم ادارتها بشكل صحيح.

3. المحاسبة:

يكون مدير الرقابة الداخلية مسؤولاً عن أداء واجباته أمام مجلس إدارة الشركة من خلال لجنة التدقيق كما أنه يكون مسؤولاً عن تقديم تقارير التدقيق الى العضو المنتدب والرئيس التنفيذي. و تتضمن تلك المسؤولية الآتي:

- أ) القيام بصورة منتظمة بالتأكد من دقة و كفاءة الرقابة و الضبط الداخلي بالشركة و ذلك في الأنشطة التي تقع ضمن نطاق و مهام التدقيق.
- ب) تقديم التقارير عن القضايا الهامة مع عرض المعلومات المتعلقة بالقرار المناسب لمثل هذه القضايا، و كذلك اعطاء التوصيات لتحسين التشغيل في الأنشطة المتعلقة بتلك القضايا.
- ت) تقديم المعلومات بشكل دوري عن وضع و نتائج خطة التدقيق السنوية و عن كفاية ادوات ادارة الرقابة الداخلية.
- ث) التنسيق مع الوظائف الاشرافية و الرقابية الأخرى الداخلية منها و الخارجية و يشمل ذلك كل المجالات مثل إدارة المخاطر و رقابة الالتزام والأمن و القوانين والأخلاق و التدقيق البيئي و الخارجي.
- 4. الصلاحيات:**

إن مدير و موظفي ادارة الرقابة الداخلية لديهم الصلاحيات التالية:

- أ) الوصول غير المقيد الى جميع الوظائف و السجلات و الممتلكات و الموظفين.
- ب) تخصيص موارد ادارة الرقابة الداخلية و اختيار المهام و تحديد نطاق عمل الرقابة الداخلية وتطبيق التقنيات اللازمة لإنجاز أهداف التدقيق.
- ت) الحصول على المساعدة الضرورية من الموظفين في ادارات الشركة المختلفة عند القيام بالتدقيق، بالإضافة إلى الخدمات المتخصصة الأخرى من داخل أو خارج الشركة.

كما أن مدير و موظفي ادارة الرقابة الداخلية ليس لهم الصلاحيات التالية:

- أ) أداء أي مهام تشغيلية للشركة أو مؤسساتها الفرعية.
- ب) انشاء او الموافقة على أي معاملة محاسبية خارجة عن نشاط ادارة الرقابة الداخلية.
- ت) اتخاذ أي قرارات تقع ضمن مسؤوليات الإدارة.

5. الاستقلالية

يجب أن لا يكون هناك تدخل في نشاط الرقابة الداخلية من ناحية تحديد نطاق الرقابة الداخلية و أداء العمل وتقديم التقارير بالنتائج. و لتحقيق استقلالية ادارة الرقابة الداخلية، فإن موظفي الادارة مسئولين أمام مدير الرقابة الداخلية الذي يكون مسئول مسؤولية مباشرة أمام لجنة التدقيق وهو أيضا لديه مسؤوليات تجاه العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي. والمدير لديه صلاحية كاملة ومستقلة للتعامل مع أي فرد داخل الشركة لاداء واجباته.

6. المعلومات و السرية:

المعلومات التي يحصل عليها المدققون من خلال تدقيقهم يجب ان توفر أساسا يعتمد عليه في عملية التدقيق و تقديم التقارير و التوصيات. و أوراق عمل التدقيق التي تتضمن تلك المعلومات هي ملكية الشركة بينما تبقي هذه الاوراق تحت اشراف ادارة الرقابة الداخلية و يمكن الوصول اليها عن طريق الأفراد المخولين بذلك فقط.

و أيضا يجب على المدقق الداخلي:

- أن يكون حريص في استعمال و حماية المعلومات التي يتم الحصول عليها اثناء المهمة التي يقوم بها.
- عدم استعمال المعلومات لأي غرض شخصي أو لتحقيق مصالح شخصية بأيّ طريق غير قانوني أو غير شرعي أو غير اخلاقي بالشركة.
- الكشف عن جميع الحقائق المعروفة لديه والتي سيؤدي عدم كشفها الى نقصان في تقرير التدقيق

7. المسؤوليات:

مدير و موظفي ادارة الرقابة الداخلية مسؤولون عن:

- (أ) وضع السياسات الخاصة بنشاط الرقابة الداخلية، ويكون المدير مسؤولا عن التوظيف الفني و الاداري لتلك السياسات.
- (ب) وضع خطة التدقيق السنوية باستخدام منهاج يعتمد على تحديد المخاطر المرتبطة بالأنشطة، وتقديم تلك الخطة إلى لجنة التدقيق و المدير التنفيذي للمراجعة و الاعتماد.
- (ت) تطبيق خطة التدقيق السنوية، كما تم اعتمادها من قبل اللجنة، مع ادخال أيّ مهام أو واجبات خاصة مطلوبة من قبل الإدارة واللجنة.
- (ث) انشاء و تنفيذ برامج عمل شاملة لتغطية جميع مناطق التدقيق المذكورة في الخطة السنوية، و أيضا لتقييم و تطوير نظام الرقابة و الضبط الداخلي و الأنشطة التنظيمية بالشركة.
- (ج) إعادة تقييم خطة التدقيق بشكل مستمر استنادا إلى الظروف المتغيرة و اجراء التعديلات حسب الضرورة.
- (ح) إصدار تقارير التدقيق إلى العضو المنتدب الرئيس التنفيذي والمدراء الآخرين بنتائج نشاطات التدقيق.

- (خ) إفادة العضو المنتدب الرئيس التنفيذي ولجنة التدقيق بالاتجاهات الحالية والممارسات الناجحة في مجال الرقابة الداخلية بالشركة.
- (د) تقديم تقرير الى لجنة التدقيق عن أعمال الرقابة الداخلية والقضايا الخطرة في الاجتماعات الدورية.
- (ذ) متابعة الملاحظات المرسله إلى الإدارة وتقييم الخطط أو الإجراءات التصحيحية المتخذة.
- (ر) القيام بأعمال المتابعة الدقيقة للتأكد من تنفيذ و فعالية الاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
- (ز) الأخذ في الاعتبار نطاق عمل المدققين الخارجيين و الهيئات الخارجية حسب الضرورة لغرض شمولية عملية التدقيق بالشركة.
- (س)المساعدة في إجراء التحقيقات في الأعمال التي تتعلق بخيانة الأمانة داخل الشركة واشعار المدير التنفيذي و لجنة التدقيق و المدراء الآخرين بالنتائج، ومساعدة السلطات الرسمية في الإدعاءات المختلفة (إذا لزم الأمر).
- (ش)القيام بأيّ خدمات استشارية لمساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها ومعالجة الأمور المختلفة، و يمكن أن يتضمن ذلك تصميم الأنظمة والتدريب والمبادرات الجديدة.
- (ص) المشاركة في اللجان المختلفة و في مهام رقابة الالتزام و مهام تطوير الأنظمة و ذلك لإمداد الشركة بالارشادات اللازمة لمعالجة القضايا المحتملة و مناطق ضعف أو عدم كفاءة الرقابة الداخلية.
- (ض) القيام بتقييم وظائف الشركة الهامة ،و أيضا تقييم التغييرات و الاستحداثات في أنظمة العمليات، و الخدمات، و الأنظمة الرئيسية و الأنظمة الرقابية بالشركة مع العمل على تطوير و المساعدة في تطبيق تلك التغييرات.
- (ط) تأدية جميع المتطلبات المتعلقة بشؤون الرقابة الداخلية التي يتم التكليف بها من قبل مجلس الإدارة.

معايير ممارسة الرقابة الداخلية:

تتم ممارسة المهنة بادارة الرقابة الداخلية بالشركة وفقا للمعايير الدولية لممارسة مهنة الرقابة الداخلية (SPPIA) الصادرة عن معهد الرقابة الداخلية (IIA)، و تمثل تلك المعايير الحد الأدنى لممارسة المهنة في ادارة الرقابة الداخلية بالشركة.

وعليه فإن مجلس إدارة الشركة يقر بمسؤوليته عن تطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة و مراجعته الدورية لهذا النظام وفعاليتها وذلك من لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس.

ضابط الامتثال :

تم تعيين السيد / عامر عايد الزعبي المستشار القانوني ومقرر مجلس الادارة ضابط الامتثال ويحمل السيد / عامر الزعبي درجة الماجستير في القانون من جامعة أكسفورد بروكس - المملكة المتحدة ولديه خبرة عملية تمتد الي 18 سنة عمل خلالها في شركات المحاماه والاستشارات القانونية ومستشار قانوني لدى هيئة تخاصية قطاع الكهرباء والطاقة في الاردن بالإضافة الي الخبرة الاكاديمية حيث كان محاضرا في كلية الاقتصاد والقانون في الجامعة الهاشمية في الاردن

ثامنا : المخالفات المرتكبة خلال السنة المالية

لم يتم ارتكاب أي مخالفة خلال السنة المالية 2015

تاسعا : مساهمة الشركة في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة :

- قامت شركة رأس الخيمة العقارية وخلال العام 2015 بالمساهمات التالية :
- دعم مشاريع رواد الأعمال المواطنين بالتعاون مع صندوق خليفة
 - دعم القوافل الثقافية بالمشاركة مع وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في رأس الخيمة
 - رعاية وزارة العمل في مبادرة أيادي العطاء تجمعا
 - رعاية المسار للدراسات الإقتصادية لإصدار كتاب اقتصاد رأس الخيمة
 - رعاية جمعية النخيل للفن والتراث الشعبي في المهرجان التراثي
 - دعم المنطقة الطبية وبنك الدم من خلال تنظيم حملة التبرع بالدم

عاشراً : معلومات عامة :

أ. بيان بسعر سهم الشركة في السوق (أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للشركة للعام 2015

- بيان بسعر سهم الشركة في السوق (سعر الاغلاق ، أعلى سعر، وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام 2015

الشهر	التاريخ	أعلى سعر	أدنى سعر	الإغلاق	الحجم	القيمة	عدد التداولات
ديسمبر	31/12/2015	0.55	0.53	0.55	13,645,878	7,383,453	40
نوفمبر	30/11/2015	0.51	0.49	0.49	2,719,417	1,353,692	32
أكتوبر	29/10/2015	0.58	0.58	0.58	880,000	510,400	10
سبتمبر	30/09/2015	0.63	0.61	0.61	2,891,007	1,790,906	43
أغسطس	31/08/2015	0.56	0.55	0.56	2,994,161	1,657,479	48
يوليو	30/07/2015	0.68	0.64	0.66	18,969,786	12,572,580	160
يونيو	30/06/2015	0.65	0.63	0.65	4,120,024	2,639,502	44
مايو	31/05/2015	0.65	0.63	0.63	4,933,633	3,158,072	67
أبريل	30/04/2015	0.77	0.75	0.75	10,134,368	7,671,729	87
مارس	31/03/2015	0.64	0.60	0.64	6,563,402	4,104,114	100
فبراير	26/02/2015	0.78	0.76	0.77	6,824,662	5,267,597	69
يناير	29/01/2015	0.74	0.71	0.72	4,700,221	3,410,987	49

ب. بيان بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة خلال العام 2015



ج. بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في 2015/12/31 (أفراد، شركات، حكومات) مصنفة على النحو التالي: محلي، خليجي، عربي، اجنبي.

مساهمو الشركة				
الجنسية	أفراد	شركات	حكومات	المجموع
الإماراتية	7,634	130	6	7,770
الخليجية	3,299	44	-	3,343
العربية	2,704	17	-	2,721
الأجنبية	1,949	62	-	2,011
المجموع	15,586	253	6	15,845

الأسهم المملوكة					
الجنسية	أفراد	شركات	حكومات	المجموع	النسبة
الإماراتية	985,451,759	244,721,434	73,150,294	1,303,323,487	65.17%
الخليجية	207,470,558	121,139,189	-	328,609,747	16.43%
العربية	166,417,720	6,857,873	-	173,275,593	8.66%
الأجنبية	104,006,538	90,784,635	-	194,791,173	9.74%
المجموع	1,463,346,575	463,503,131	73,150,294	2,000,000,000	100%

د. توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
أقل من 50.000	13,403	135,813,810	%6.80
من 50.000 إلى أقل من 500.000	1,871	287,988,896	%14.40
من 500.000 إلى أقل من 5.000.000	485	664,126,057	%33.20
يساوي أو أكثر من 5.000.000	86	912,071,237	%45.60

هـ. المساهمون الذين يملكون (5%) أو أكثر من رأس مال الشركة كما في 2015/12/31

المساهمون الرئيسيون	عدد الأسهم المملوكة	النسبة المئوية
- لا يوجد -		

و. بيان الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال العام 2015

لم يطرأ أي حدث غير اعتيادي أو جوهري صادف الشركة خلال العام 2015

=====

محمد حسن عمران
رئيس مجلس الإدارة
شركة رأس الخيمة العقارية

